مفهوم الضرورة الشعرية عند أهم علماء العربية حتى نهاية القرن الرابع الهجري

الدكتور سامي عوض *

الملخّص

يتناول هذا البحث مفهوم الضرورة لغة واصطلاحاً، ويبيّن أنَ مفهوم الضرورة ظَلَّ غير واضح المعالم حتى جاء الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي أصَّل لهذا المفهوم منطلقاً من وعيه العميق الفرق بين اللغة الشعرية ولغة الكلام العادي؛ وهذا يتطلب منا أن نشرح موقف الخليل المتميّز من مفهوم الضرورة الشعرية، ويبيّن البحث مفهوم الضرورة عند سيبويه في كتابه "الكتاب"، ويوضح الاختلاف بين الدَّارسين قدامى ومحدثين في تحديد معنى الضرورة لديه، ثم يقف البحث وقفة ثانية عند ابن جني الذي كانت له آراء لافتة للنظر جديرة بالدراسة والبيان، ويتناول البحث مفهوم الضرورة عند ابن السّراج وتلميذه أبي سعيد السيرافي، ثم ينتهي البحث بتوضيح موقفي ابن فارس، وأبي هلال العسكري، ولا يتسع البحث لدراسة آراء كل العلماء الذين عاشوا قبل القرن الرابع الهجري كالمبرّد وثعلب والأخفش وأبي علي الفارسي والقزّاز القيرواني صاحب كتاب مشهور وهام "ما يجوز للشاعر في الضرورة"، وينتهي البحث بخاتمة تعقبها أهم النتائج.

كلمات مفتاحيّة: الضرورة الشعرية، الكلام العادي، النقد القديم.

---

* أستاذ في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة تشرين في سوريا.

تأريخ الوصول:١٣٨٩/٩/٢٤ هـ.ش تأريخ القبول:١٣٩٠/٢/٢٠هـ.ش

المقدمة:

الضرورة لغة مأخوذة من "الاضطرار" وهو الحاجة إلى الشيء، أو الإلجاء إليه. قال ابن منظور: ورجل ذو ضرورة أي ذو حاجة، وقد اضطر إلى الشيء أي: أُلجئ إليه، والاضطرار الاحتياج إلى الشيء[١] فالضرورة –كما أسلفنا– تعني الحاجة، والإلجاء والإنسان لا يلجأ إلى شيءٍ ما في حال السّعة ويتضح ذلك جليّاً في تفسير من "اضطر" في قوله تعالى: "إنّما حَرَّم عليكم الميتة والدَمَ ولحمَ الخنزير وما أُهِلَّ به لغير الله فمن اضُطر غيرَ باغ ولا عادٍ فلا إثْمَ عليه" [٢] [البقرة: ١٧٣]

فهذه الآية، وغيرها من الآيات التي تحمل المعنى نفسه تتساوق مع المعنى الأساسي للضرورة أي أنَ الحاجة في أمر من الأمور قد تلجئ الإنسان، وتضطره إلى عمل ما هو ممنوع، هذه الحاجة –أعني حاجة الشاعر إلى التقيّد بالوزن والقافية–هي التي دفعت الشاعر إلى الخروج على أصول اللّغة، والنّحو، والصّرف.

والضرورة في الشعر هي الحالة الدّاعية إلى أن يرتكب الشاعر فيه ما لا يرتكب في النثر، لذا سُميت بـــ "الضَرورة الشعرية" التي هي إذاً خروج في التعبير الشعري عن التقعيد الشمولي الذي يلتزم به الناثر.

أمَّا الضرورة اصطلاحاً فقد أخذت من مصطلحات الفقهاء والمفسّرين؛ إذ تعني لديهم تجاوز أصل، أو قاعدة فقهية إذا دعت ضرورة إلى ذلك شرط ألاَّ يخالف المضطر الشريعة الإسلامية. [٣]

ومن المسلّم به أنَ النّحاة أخذوا الكثير من المصطلحات الفقهية كالقياس، واستصحاب الحال ومن جملة تلك المصطلحات "مصطلح الضرورة".

---

[١]– ابن منظور، *لسان العرب*، ، مادة ضرر.

[٢]– وردت "اضطر" في سورة المائدة ٣ وسورة الأنعام ١٤٥، وسورة النحل ١١٥، وإذا عدنا إلى القرآن الكريم نجد أنَ لفظة "الضرورة" لم ترد بل وردت ألفاظ أخرى لها نفس الجذر اللغوي، ومن هذه الألفاظ "اضطره – اضطررتم – المضطر".

[٣]– وهبة الزحيلي، *نظرية الضرورة الشرعية*، ص ٦٧.

أهمية البحث وأهدافه:

يهدف البحث إلى إبراز ما يأتي:

١- إدراك علمائنا القدامى خصوصية اللغة الشعرية وتميّزها عن لغة النثر.

٢- يبيّن البحث أنَ الضرورة الشعرية عند معظم علمائنا هؤلاء الذين سنقف عندهم ليست من باب الخطأ بل تجيء وفق مستوى لغوي معيّن، وأنَ هذه الأساليب يجب أن تبقى محصورة في دائرة اللغة لا تخرج عنها.

٣- ويهدف البحث أن يبيّن أنَ الضرورة لا تفسّر بالحاجة على المحافظة على الوزن والقافية، بل بما يتطلب المعنى المراد التعبير عنه.

٤- ويبيّن البحث أن الضرائر ليست على درجة واحدة فقد عَدَّها بعضهم أمراً قبيحاً، ينبغي الابتعاد عنه لأنها قبيحة تشين الكلام، وتذهب بمائه.

منهجية البحث:

يتبّع البحث المنهج التّطوري التاريخي في دراسة ظاهرة الضرورة الشعرية، كما يستفيد من المنهج الوصفي في تحليل مواقف علمائنا القدامى من الضرورة الشعرية حتى نهاية القرن الرابع الهجري. و من بعض الدّراسات الحديثة في تفسير بعض الخاصيّات في نظام الشعر ثم تأتي خاتمة البحث، ونتائجه، وتوصياته.

مصطلح الضرورة قبل الخليل بن أحمد الفراهيدي:

لقد ظَلَّ مفهوم الضرورة غير واضح المعالم حتى جاء الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) الذي أَصَّلَ لهذا المفهوم منطلقاً من وعيه العميق، الفرق بين اللغة الشعرية، ولغة الكلام العادي حيث يمكن أن نلحظ بدايات هذا التمايز عند أبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤، أو ١٥٧)، والأصمعي (ت ٢١٦هـ) فقد نقل البغدادي عنهما أنهما كانا يقولان: ولا يقول عربي: "كاد أن" وإنما يقولون "كاد يفعل"، وهذا مذهب جماعة النحويين، والجماعة مخطئون، فقد جاء في الشعر الفصيح ما في بعضه مقنع، من ذلك ما أنشده ابن الأعرابي:

"يكاد لولا سيره أن يُملصا"

أقول: مرادهما بقولهما: لا يقول عربي "كاد أن" أنه لا يقول ذلك في الكلام، وأما الشعر فهو محل الضرورة [١]

إنَ ما نقله البغدادي يَدْحض ما قاله بعض المحدثين من أنَّ النّحاة الأوائل لم يفرّقوا بين لغة الشعر، ولغة النثر، وجعلوها بمنزلة واحدة في الاحتجاج، فقد قال الدكتور إبراهيم أنيس: "مع أنَّ القدماء لاحظوا تلك الخاصّية في نظام الشعر لم يحاولوا مطلقاً الفصل بين الشعر والنثر في تقعيدهم القواعد، بل خلطوا بينهما فأدَّى مثل هذا الخلط إلى اضطراب في بعض أحكامهم" [٢]

ويقول الدكتور محمد عيد:"إنَّ النّحاة لم يفرّقوا بين لغة النثر،ولغة الشعر، ولغات القبائل فاعتبروا الجميع اللغة الفصحى، وأخضعوا ذلك كله لمسلك دراسي واحد.[٣]

أما الدكتور محمد خير حلواني رحمه الله فقد ذهب في كتابه "الخلاف النحوي" إلى أنَ النّحاة لم تفرّق بين لغة الشعر، ولغة النثر بل جعلوهما بمنزلة واحدة في الاحتجاج [٤]، ثم كان له رأيٌ آخر في كتابه "أصول النحو العربي" حيث ذهب إلى أنَّ من أصول النّحو المرعية الفصل بين لغة النثر، ولغة الشعر.[٥]

مفهوم الضرورة عند الخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ)

لقد أدرك الخليل بن أحمد خصوصية اللغة الشعرية، وتميّزها عن لغة النثر، لأنَ بناء الكلام في النثر يكون أكثر خضوعاً للقواعد سواءً أكان ذلك في ترتيب الكلمات، أم في تركيب العبارة، أم في استعمال الكلمات، فلقد بيّن الخليل الركائز

---

[١] البغدادي، عبد القادر، *خزانة الأدب*، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون،ج٩/ ٣٤٧- ٣٤٩.

[٢] أنيس، إبراهيم، *من أسرار اللغة*، ص ٣٤٢.

[٣] عيد، محمد، *المستوى اللغوي للفصحى وللهجات وللنثر والشعر*، ص ١٥٢.

[٤] الحلواني، محمد خير، *الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين*، ص ٦٤.

[٥] الحلواني، محمد خير، *أصول النحو العربي*، ص ٦٧.

التي اتكأ عليها في تحديد معنى الضرورة، وجعل ما يجوز في الشعر والاضطرار في مستوى واحد من مستويات التقعيد الشعري المخصوص فقد روي عنه أنه قال: «والشعراء أمراء الكلام، يصرفونه أنّى شاؤوا، ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى، وتَقْييده، ومن تصريف اللفظ وتعقيده، ومَدّ المقصور، وقصر الممدود، والجمع بين لغاته، والتفريق بين صفاته، واستخراج ما كلّت الألسنة عن وصفه ونعته والأذهان عن فهمه وإيضاحه، فيقرّبون البعيد، ويُبْعدون القريب، ويحتجُّ بهم، ولا يحتجُّ عليهم» [١].

إنَ قول الخليل يؤكد أشياء كثيرة أهمها:

أوَّلاً:إنَ للشعراء أساليب خاصة يتجهون إليها بإرادتهم "أنّى شاؤوا" جرياً وراء المعنى،وليس لمواجهة عجز في مقدرتهم اللغوية، أو لضيق تسبّبه قيودالشعر.

ثانياً: إنَ قول الخليل ينمُّ عن نظرة متقدّمة لطبيعة الشعر، وما يتطلبه من لغة خاصة تمتاز بسمات وخصائص معيّنة، كما أنَ نعته للشعراء بأنهم أمراء الكلام ينطوي على شعور بالإعجاب والتّقدير يردُّه إلى المعرفة العميقة التي يمتلكها الشعراء بأسرار الكلام؛ فهم- في رأيه- لا يقولون شيئاً إلاَّ وله وجه في اللغة العربية، ولذلك يجب تأويل كلامهم على الصحة، ولا النَّظر إليه على أنه خطأ لأنَّ الشعراء قادرون على تغيير التراكيب، والإتيان بالأساليب المختلفة، وقَلَما يتحقق تركيب معيّن لا مندوحة لهم عنه، لأنهم -كما ذكر الخليل- أمراء الكلام، وفرسانه المقتدرون على ركوب الطرق المتغايرة في التعبير عن المعنى الواحد، ويقول أبو الحسن حازم القرطاجني في كتابه "منهاج البلغاء، وسراج الأدباء" فلأجل ما أشار إليه الخليل، رحمه الله، من بعد غايات الشعراء، وامتداد آمادهم في معرفة الكلام، واتساع مجالهم في جميع ذلك...فلذلك يجب تأويل كلامهم على الّصحة، والتوقف

---

[١] الحصري القيرواني، زهر *الآداب وثمر الألباب* ، جزء ٢، ص ٦٣٣، و القرطاجني،حازم، *منهاج البلغاء وسراج الأدباء*، ص ١٤٣- ١٤٤.

عن تخطئتهم فيما ليس يلوح له وجه، وليس ينبغي أن يعترض عليهم في أقاويلهم إلاَّ مَنْ تزاحم رتبته في حسن تأليف الكلام، وإبداع النظام رتبتهم فإنما يكون مقدار فضل التأليف على قدر فضل الطّبع، والمعرفة بالكلام، وليس كُلُّ مَنْ يدّعي المعرفة باللّسان عارفاً به في الحقيقة....وإنَّما يعرفه العلماء بكل ما هو مقصود فيه من جهة اللّفظ، أو المعنى، وهؤلاء هم البلغاء الذين لا معرج لأرباب البصائر في إدراك حقائق الكلام إلاَّ على ما أصّلوه [١].

ثالثاً: إنَّ هذه الأساليب ليست خطأ، لأنَّهم يستخرجون ما كَلَّت الألسنة عن وصفه، ونعته.

رابعاً: إنَ هذه الأساليب تبقى محصورة في دائرة اللغة لا تخرج عنها، فلو كانت هذه الأساليب خارجة عن إطار اللغة لاحتجّ عليهم –أعني الشعراء– لا بهم، وهذا يؤكدُ أنّ ثَمّة صلة بين ما قاله الشاعر في حال الاضطرار، وما قاله الناثر في حال السعة.

خامساً: إنَ هذه الأساليب قد تأتي موافقة للهجة ما في خصوصيتها، والجمع بين لغاته، وهذا يعني أنَ ثمّة لهجات لم تدخل في دائرة التقعيد العام للغة.

ويرى الدكتور كمال بشر أنَ الضرورة الشعرية ليست من باب الخطأ، كما يظن بعض النّاس، إنما هي تجيء على وفاق لهجة من اللهجات، أو تجيء على وفاق مستوى لغوي معيّن[٢].

لقد كان الخليل أكثر فهماً لحقيقة الضرورة الشعرية ممن عاصره... ومن الكثيرين الذين جاؤوا بعده بما تهيأ له من إلمام بالنظام اللغوي العام في العربية، وحسّ موسيقي ساعده على وصف أوزان الشعر، وقوافيه، وما يَعْرض له من زحافات وعلل وجزء وتمام، بل إنَّ لقاء المعرفتين اللغوية والعروضية في ذهنه

---

[١] القرطاجني، حازم، *منهاج البلغاء، وسراج الأدباء*، ص ١٤٤

[٢] بشر، كمال، *دراسات في علم اللغة*، ص ١١٥ .

لقاء تفاعل، وحركة، وتأثر وتأثير هو الذي أذهبه إلى أن يقرّر أنَ الشعراء أمراء الكلام.

وهذا يؤكد أنَ الضرورة لدى الخليل، ومَنْ سار في ركبه لا تعني الإلجاء البتّة، وأنَ الضرورة ما وقع في الشعر سواءً أكان للشاعر عنه مندوحةٌ أم لا، وأنَ الشاعر لم يرتكب الضرورة مكرها عليها، أو مضطراً إليها، وأن للشعراء أساليب خاصة يتجهون بإرادتهم إليها كما ذكرنا آنفاً .

مفهوم الضرورة عند سيبويه

لم يشغل العلماء كتاب في النحو كما شغلهم كتاب سيبويه (ت ١٨٠ هـ) قديماً وحديثاً فأقبلوا عليه مفتونين به، يوضحون غرائبه، ويحّلون مشكلاته، ويدرسون مسائله، ويشرحون شواهده، ويضعونه موضع التقدير والإجلال، ولن نتحدّث عن قيمة الكتاب الذي هو أول كتاب في النحو، وأهميته ومادته ومنهجه ...الخ لأن هذا ليس موضوع دراستنا.

ويقول الدكتور إبراهيم حسن إبراهيم: "وعلى الرَّغم من اهتمام العلماء بشواهد الكتاب، خاصة الشعرية وتصنيفهم المؤلفات في شرحها، وبيان منهج سيبويه في معالجة قضايا النّحو، والصّرف من خلالها، لم تأخذ الضرورة الشعرية في الكتاب حَظَّها من اهتمامهم ولم تنل نصيبها من الدّراسة الموضوعية الجادّة، فلم يهتم شرّاح شواهد الكتاب قديماً وحديثاً بحصر الضرائر الشعرية فيه ودراستها، واضطربت آراء النّحاة في مفهوم الضرورة عند سيبويه... وربما كان سبب إحجام العلماء عن حصر ضرائر الكتاب ورودها فيه مبثوثة متفرقة، فلم يتقصّها سيبويه في باب واحد، أو في الأبواب الثلاثة التي عقدها للضرورة [١]،وهذه الأبواب هي:

[١]- حسن إبراهيم، إبراهيم، *سيبويه والضرورة الشعرية*، ص ٤-٥.

"باب ما يحتمل الشعر"[١] و"هذا باب ما رَخَّمت الشعراء في غير النداء اضطراراً"[٢] وهذا باب ما يجوز في الشعر من "إيّا" ولا يجوز في الكلام [٣].

وقد اعتذر له أبو سعيد السيرافي في الباب الأول من الأبواب الثلاثة المذكورة فقال: "اعلم أنَ سيبويه ذكر في هذا الباب جملة من ضرورة الشعر، لِيري بها الفرق بين الشعر والكلام، ولم يتقصّه لأنه لم يكن غرضه في ذكر ضرورة الشعر قصداً إليها نفسها، وإنما أراد أن يصل هذا الباب بالأبواب التي تقدّمت في ما يعرض من كلام العرب ومذهبهم في الكلام المنظوم والمنثور"[٤].

وقد بدأ سيبويه كتابه بمبدأ عام وهو قوله: " اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام [٥].

وذكر عدداً من الأشياء التي تجوز في الشعر، وكثير منها يتعلق بالكلمة المفردة، ولم يشر إلى أنَّ شيئاً من هذا ضرورة، وهذا دليل على أنّ الضرورة عنده أن يقع في الشعر ما لا يجوز وقوع نظيره في الكلام المنثور، ونلاحظ أنّ سيبويه لم يقيّد الضرورة بعدم وجود مندوحة للشاعر، ثم أنهى الباب بقوله: "وليس شيء يضطرون إليه إلاَّ وهم يحاولون به وجهاً" [٦].

أي أنَّ ما يرد في الشعر محكوم بقوانين لغوية خاصة تسمح به، وتجيزه في هذا المستوى من مستويات الكلام، وليس شيئاً يلجئهم إليه الوزن، وتضطرهم نحوه

---

[١]– سيبويه، *الكتاب*، طبعة هارون، ج ١، ص ٢٦.

[٢]– *المصدر نفسه*، ج ٢، ص ٢٦٩.

[٣]– *المصدر نفسه*، ٢/ ٣٦٢.

[٤]– السيرافي، أبو سعيد، *شرح كتاب سيبويه*، ج٢، ص ٩٥ . السيرافي، *ضرورة الشعر*، تحقيق د. رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥، ص ٣٣ *وما يحتمل الشعر من الضرورة* تحقيق د. عوض حمد القوزي، ص ٣٣ .

[٥]– سيبويه، *الكتاب*، ج ١، ص ٢٦.

[٦]– سيبويه، *الكتاب*، ج ١، ص ٣٢.

القافية، أو أنَ هذه الأمور متروكة لعبث العابثين، ولغو اللاغين، بل إنها خصائص خاصة يجيزها النظام اللغوي في هذا الضرب المخصوص من الكلام. ولها وجه يطلب، ومعنى مراد [١].

يقول سيبويه بعد المبدأ السابق مباشرة "وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا لأن هذا موضع جُمَل"[٢]

وقد كان سيبويه في هذا الموضع من كتابه يذكر عدداً من القوانين اللغوية العامة قبل أن يأخذ في التفصيل، ولعله أراد بذكره عمّا يحتمل الشعر أن يشير إلى أنَ نظام الشعر مختلف عن النثر، ويوضح الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ذلك بقوله: "وقد تَلَقَّف النَّحويون بعده إشارته إلى هذا المبدأ اللغوي وتعاملوا معه على أنَ للشعر ضرورات، بدلاً من أن يكون له نظامه المخصوص في تأليف جمله، وبناء تراكيبه، ثم ما لبثوا أن ألفوا في ذلك كتباً عُرفت بـــ "كتب ضرورة الشعر" أو "الضرائر" أو ما يجوز للشاعر في الضرورة، وغير ذلك، فمالوا بذلك عن طريق سيبويه، وانصرفوا إلى استخراج الضرورات، وتركوا وصف الجملة في الشعر وصفاً مقصوداً لذاته [٣]

أساس نظرية الضرورة عند سيبويه:

لقد صاغ سيبويه أساس نظرية الضرورة بقوله الذي أشرنا إليه آنفاً: "وليس شيء يضطرون إليه؛ إلا وهم يحاولون به وجهاً"

فالشاعر حين يضطر إلى تركيب ما، يُنِيْبُ بِنْية مناب بِنية، مع مراعاة المشابهة في التركيب أو الصيغة، أو المعنى، فمّما راعى فيه سيبويه المشابهة قوله

---

[١]– عبد اللطيف، محمد حماسة، *الجملة في الشعر العربي*، ص ٢١ .

[٢]– سيبويه، الكتاب، ٣٢/١.

[٣]– *الجملة في الشعر العربي*، ص ٢٢ .

المبّرد، أبو العباس، *المقتضب*،ج١، ص ٢٥٠، ٢٥٢ و ج٣، ص ٢٥٤ .

في تحليل ظاهرة أفعال الرجاء والمقاربة يقول: "واعلم أنَ من العرب من يقول: عسى يفعل يشبهها بـــ "كاد يفعل" قال هدبة {بن خشرم العذري}:

عسى الكَرَبُ الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرجٌ قريبُ

وقد جاء في الشعر: "كاد أن يفعل" شبهوه بـــ "عسى" قال رؤبة:

قد كاد من طُول البلى أن يَمْصَحَا"[١]

يقول سيبويه: "وقد يشبهون الشيء بالشيء وليس مثله في جميع أحواله" [٢]، ويقول أيضاً: "كما يشبهون الشيء بالشيء، وإن لم يكن مثله، ولا قريباً منه" [٣]

وقد تكون الضرورة عودة إلى أصل متروك قال سيبويه: وقد يبلغون بالمعتل الأصل فيقولون"رادد"في"رادّ"و"ضننوا" في "ضَنّوا" قال قعنب بن أم صاحب:

مهلاً أعاذل قد جَرَبّت من خُلُقِي إنّي أجوُد لأقوام وإن ضَنَنُوا [٤]

وهذا أيضاً ما يؤكده المبرد في كتابه المقتضب بقوله: "واعلم أنَّ الشاعر إذا اضطر صرف ما لا ينصرف، جاز له ذلك، لأنه إنَما يَرُدُّ الأسماء إلى أصولها، وإن اضطر إلى ترك صَرْف ما ينصرف لم يَجُز له ذلك، وذلك لأنَ الضرورة لا تجّوز اللحن" [٥].

وقد وجه سيبويه الضرورة أيضاً على أنَها التماس وجه من وجوه العلّة، أو القياس، ومن ذلك حديث سيبويه عن امتناع الجزم بالشرط بعد الأدوات "إذْ، ما، أمّا" يقول: "وإنمَّا كَرهُوا الجزاء ههنا لأنه ليس من مواضعه، ألا ترى أنه لا يحسن أن تقول: أتذكر إذ إن تأتِنا نأتِك، كما لم يجز أن تقول: إنّ إنْ تأتِنا نأتِك، فَلَمَّا ضَارعَ هذا الباب باب إنَّ، وكان كرهوا الجزاء فيه، وقد يجوز في الشعر أن يجازى بعد

١- *الكتاب*، ج٣، ص ١٥٨ – ١٦٠ .

٢- *المصدر نفسه*، ج١، ص ١٨٢ .

٣- *المصدر نفسه*، ج١، ص ٢٥٩ .

٤- *المصدر نفسه*، ج١، ص ٢٩ .

٥- المبّرد، أبو العباس، *المقتضب*، ج١، ص ٢٥٠، ٢٥٢ و ج٣، ص ٢٥٤ .

هذه الحروف، فتقول: أتذكرُ إذ مَنْ يأتِنا نأتِه، فإنّما أجازوه لأنَّ إذ، وهذه الحروف لا تغيّر ما دخلت عليه عن حاله قبل أن تجيء بها، فقالوا: نُدخلها على مَنْ يأتِنا نأتِه ولا تغيّر الكلام، كأنا قلنا من يأتِنا نأتِه، كما أنا إذا قلنا: إذ عبد الله منطلق فكأنا قلنا: عبد الله منطلق لأن إذ لم تحدث شيئاً لم يكن قبل أن تذكرها."[١]

فالضرورة عند سيبويه قائمة على ثلاثة أسس من التوجيه، الشبه والعودة إلى الأصل و التماس وجه من وجوه العلّة، أو القياس وحين نتأمل اليوم مفهوم ما يحتمله الشعر عند "سيبويه" نجده جزءاً من بناء النّحو يلامس كُلَّ ما يتعلّق بالبناء تركيباً، ودلالة، يمتدُّ من التّصرف في الكلمة بحذف جزء منها، أو تعقيد العلاقات الدّلالية بالتقديم، والتأخير، والحذف، والإبدال عبر التصرّف في الأوجه الإعرابية؛ ويتمُّ ذلك كله ضمن مفهوم التّوسع في اللغة. تجد هذه الإجراءات سندها النحوي في آليتي الإرجاع إلى الأصل والحمل، فلقد أدرك سيبويه أنَ للشعر لغة خاصة به، يقع فيها الذي لا يقع في الكلام العادي، فهو يقرّ بوقوع الضرورة، ولكنه يشير إلى إمكان تسويغها على وجه من الصواب.

وقد ذهب الكثير من الباحثين المحدثين إلى أنَّ الضرورة في مفهوم سيبويه لا تعني الإلجاء البتّة؛ ومن هؤلاء الدكتورة خديجة الحديثي التي قالت: "وأمَّا سيبويه فقد نُسب إليه أنه يرى الضرورة فما يضطر إليه الشاعر حيث لا مندوحة إلى غيره، غير أننا نستطيع أن نَتَبَيَن من النصوص الواردة في الكتاب أنَ الضرورة ما جاء في الشعر ولم يجئ في النثر، اضطر إلى ذلك، أم لم يضطر" [٢].

والرأي نفسه أيده الدكتور خالد جمعة إذ قال "ومن استقراء كلام سيبويه في جميع المواضع التي تَعَرَض فيها لذكر الضرورة نرى بوضوح أنه مِمَّن يرون أنَ الضرورة شيء خاص في الشعر ســواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا" [٣].

---

[١]- *سيبويه، الكتاب*، ج٣، ص ٧٤- ٧٥.

[٢]- الحديثي، خديجة، *الشاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه*، ص ٣٠٥.

[٣]- جمعة،خالد عبد الكريم، *شواهد الشعر في كتاب سيبويه*، ص ٣٤٧.

فالضرورة عند سيبويه بناءً على هذا لا تُفَسّر بالحاجة إلى المحافظة على الوزن والقافية بل بما يتطلب المعنى المراد التعبير عنه لم يستعمل سيبويه كلمة "الضرورة" ولكنّه استعمل مشتقات من نفس الأصل، فلقد استعمل المصدر في مثل قوله: "ولكنه حذفه لالتقاء الساكنين وهذا اضطرار، واستعمل الفعل في مثل قوله: "فإن اضطر شاعر فَقَدَّم الاسم [١].

وقوله: "واعلم أنَ الترخيم لا يكون إلا في النداء إلاَّ أن يضطر شاعر" [٢].

فلقد استعمل سيبويه عبارات متعددة مثل: "ويجوز في الشعر" و "لا يجوز إلاَّ في الشعر" في مواضع متعددة لم يذكر فيها الاضطرار البتّة[٣] وأشار إلى الاضطرار في عدة مواضع نحو: "إذا اضطر الشاعر" و "إلاَّ أن يضطر الشاعر" و "لو اضطر الشاعر" و"كما قالوا في الاضطرار" [٤] ونراه في موضع آخر يربط بين ما يجوز في الشعر والاضطرار حين قال: "إنَّما يجوز في شعر أو اضطرار" [٥].

إن ما يعنيه سيبويه بالاضطرار عند بعض الدارسين هو الإلجاء، والحاجة، أي حاجة الشاعر إلى استقامة الوزن، والقافية، يقول الدكتور محمد عبدو فلفل: "إنَ الضرورة عند سيبويه مقصورة على الشعر يأتي بها الشاعر لاستقامة الوزن، وسلامة القافية" [٦].

---

[١]- *سيبويه، الكتاب*، ج١، ص ٩٨ .

[٢]- *سيبويه، الكتاب*، ج٢، ص ٢٣٩ .

[٣]- *سيبويه، الكتاب*، ج١، ص ٤٨، ٨٥، ١٠١، ١٣٥، ١٧٦، ١٨٠، ٣٦١، ج٢ ص ٤٥، ١٣٤، ٢٣٠، ٢٤٧، ٣٠٥، ٣٦٢، ٣٨٢، ٤١٠، وج٣ ١٦٠- ١٧٤ ج٤ ٢٠٣، ٣٥٩.

[٤]- *سيبويه، الكتاب*، ج١ ص ٩٨، ج٢ ص ٢٣٩- ٢٨٠، ج٣ ٦٢- ٤١٤- ٥٠٥- ٥٥٤، ج٤ ١٤٠- ١٨٨- ١٩٠.

[٥]- *سيبويه، الكتاب*، ج ٢، ص ٤٠١ .

[٦]- *ما لم يطرد في قواعد النحو والصرف*، د. محمد عبدو فلفل، رسالة دكتوراه، ج١، ص ١٦٠.

إن غموض عبارة سيبويه جعل النّحاة يختلفون في فهم معنى الضرورة لديه، وخير دليل على ذلك قول ابن عصفور إذ عزا إليه أنَ الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة، ومن ثَمَّ عاد عن رأيه في موضع آخر فقال: "اعلم أنّ الشعر لما كان كلاماً موزوناً يخرجه الزيادة فيه والنقص منه عن صحة الوزن، ويحيله عن طريق الشعر، أجازت العرب فيه ما لا يجوز في الكلام، اضطروا إلى ذلك، أم لم يضطروا إليه لأنه موضعٌ ألفت فيه الضرائر" [١]

إلاَّ أنَ الدكتور إبراهيم حسن إبراهيم يقول في كتابه "سيبويه والضرورة الشعرية": لكن الذي نستطيع أن نقوله مطمئنين إلى أنَ مذهب سيبويه في الضرورة هو أن يقع في الشعر ما لا يقع في النثر مطلقاً، أي سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا، والذي يؤيّد هذا أمور أهمها:

١- تصدير حديث سيبويه عن الضرورة الشعرية بقوله: "اعلم أنَه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام، ولم يقيّد ذلك الجواز بما لا مندوحة للشاعر عنه .

٢- كثير من الشواهد التي أوردها سيبويه للضرائر الشعرية جاءت فيها روايات تخرجها عن الضرورة، وذكر عدداً من الأبيات.

٣- كثير من الشواهد التي ذكرها سيبويه في أقسام الضرورة المختلفة يمكن بقليل من التصرّف إخراجها من حيّز الضرورة دون كسر للوزن، أو إخلال بالمعنى، ومن ذلك مثلاً قول أبي الأسود الدّؤلي:

فألفيته غير مستعتبٍ ولا ذاكرِ الله إلاَّ قليلاَ

أورده سيبويه شاهداً على حذف التنوين من "ذاكر" تخلّصاً من التقاء الساكنين بكسر نون التنوين لا تكسر البيت. [٢]

---

[١]- الإشبيلي، ابن عصفور، *ضرائر الشعر*، ص ١٣. الزجاجي، *شرح الجمل* ، ج٢، ص ٤١٠.

[٢]- *سيبويه والضرورة الشعرية*، ص ٤١-٤٢ .

ابن جنيّ وموقفه من الضرورة الشعرية

إنَ الضرورة الشعرية عند الخليل بن أحمد، ومَنْ سار في ركبه أمر سار إليه الشاعر بإرادته ليبلغ بالتعبير مستوى آخر من مستويات الاستعمال الواقعة في اللّغة يقول ابن جنيّ (ت ٣٩٢): "فمتى رأيت الشاعر قد ارتكب مثل هذه الضرورات على قبحها، وانخراق الأصول بها، فاعلم أنَ ذلك على ما جشمه منه، وإن دل من وجه على جوره وتعسفه، فإنه من وجه آخر مؤذن بصياله وتخمطه، وليس بقاطع دليل على ضعف لغتهِ، ولا قُصُورِه عن اختياره الوجه الناطق بفصاحته، بل مَثَلُهُ في ذلك عندي مثلُ مُجْري الجموح بلا لجام، ووارِدِ الحرب الضروس حاسراً من غير احتشامَ؛ فهو وإن كان مَلوماً في عُنفِه، وتهالكه، فإنه مشهود له بشجاعته، وفيض مُنته، ألا تراه لا يجهل أن لو تَعَفَّر في سلاحه، أو أعصم بلجام جواده، لكان أقرب إلى النّجاة، وأبعد عن الملحاه لكنه جشم ما جشمه على علمه بما يعقب اقتحام مثله إدلالاً بقوة طبعه، ودلالة على شهامة نفسه"[١].

ثُمَّ قال: "فاعرف بما ذكرناه حال ما يرد في معناه، وأنَّ الشاعر إذا أورد منه شيئاً، فكأنَّه لأُنسه بعلم غرضه، وسُفُور مُراده لم يرتكب صعباً، ولا جَشم إلاَّ أَمماً وافق بذلك قابلاً له، أو صادفَ غيرَ آنسٍ به، إلاّ أنه هو قد استرسل واثقاً وبنى الأمر على أن ليس ملتبساً"[٢]

فابن جنيّ يرى رأي الخليل، وهو أنَ الضرورة ما وقعت في الشعر سواءً أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا.

فأبو الفتح في هذا النّص يبين أنَ الشاعر لم يرتكب الضرورة مكرهاً عليها،

---

[١]- ابن جني، *الخصائص*، ج٢ ص ٣٩٢ .

[٢]- *الخصائص* ٣٩٣/٢ تخمط الفحل هدر وثار، تعفر في سلاحه تغطى به واستتر، الإعصام والاعتصام بمعنى واحد، الملحاة اللوم وهو مفعلة من لحوت العود قشرته "من حاشية محقق الكتاب".

أو مضطراً إليها؛ ولكنه لا يلبث بعد هذا أن يذكر أنَّ وضوح المعنى في ذهن الشاعر يجعله حين يرتكب الضرورة غير مدرك لها، أو غير واعٍ بها؛ فكأنه لأنسه بعلم غرضه، وسفور مراده لم يرتكب صعباً ولا جشم إلاَّ أمماً (اليسير) وافق بذلك قابلاً له، أو صادف غير آنسٍ به، إلاَّ أنَّه هو قد استرسل واثقاً، وبنى الأمر على أن ليس ملتبساً. لقد قَدَم ابن جنيّ تفسيرين لارتكاب الضرورة.

أولهما: يجعل الشاعر فيه غير واع بما يفعل.

وثانيهما: أنَ الضرورة دليل على قوة طبع الشاعر، وشهامة نفسه، إذ تستغرقه التجربة وتتضح في ذهنه، فيصوغها في شكل يثق بوضوحه مقتنعاً بأنه ليس فيه لبس، ومهما يكن من أمر، فإن نظرة ابن جنيّ للضرورة هي أنها دلالة قوّة وتمكن، وليس علامة عجز وضعف.

وإلى جانب هذا المفهوم العام للضرورة عند ابن جنيّ فقد وردت له آراء في ارتكاب الشعراء هذه الضرورة منها أنه رأى أنَ العرب يرتكبون الضرورة مع قدرتهم على تركها، ويستدل على موقفهم هذا على إجازة الوجه الأضعف فيما يحتمل وجهين أو أكثر، "فإنَ العرب تفعل ذلك تأنيساً لك بإجازة الوجه الأضعف، لِتَّصح به طريقُك، ويَرْحب به خناقك إذا لم تجد وجهاً غيره فتقول: "إذا أجازوا نحو هذا، ومنه بُدٌّ، وعنه مندوحة، فما ظنك بهم إذا لم يجدوا منه بدلاً، ولاعنه معدلاً؟ ألا تراهم كيف يدخلون تحت قبح الضرورة مع قدرتهم على تركها، ليُعِدّوها لوقت الحاجة إليها"[١]؟

ونقل ابن جني رواية أبي العباس المبرّد عن أبي عثمان المازني قوله: جلست في حلقة الفرّاء، فسمعته يقول لأصحابه: لا يجوز حذف لام الأمر إلا في شعرٍ، وأنشد:

مَنْ كان لا يَزْعمُ أنّي شاعرٌ فَيَدْنُ مني تَنْهَهُ المزاجرُ

[١]–ابن جني، *الخصائص* ٣/ ٦٠-٦١.

قال: فقلت له: لِمَ جاز في الشعر، ولم يَجُزْ في الكلام؟ فقال الفراء: إنّ الشعر يضطر فيه الشاعر، فيحذف، فقال أبو عثمان: وما الذي اضطره هنا؟ وهو يمكنه أن يقول: فليَدن مِنّي. ولم يذكر ابن جنيّ جواب الفراء ولكنه قال: قد كان يمكن الفراء أن يقول له: إنَ العرب قد تلزم الضرورة في الشعر في حال السّعة أُنْساً بها، واعتياداً لها وإعداداً لها لذلك عند وقت الحاجة إليها[١].

ورأى أبو الفتح أيضاً أن ما سمع عن العرب أولى بالاتّباع من المقيس فذهب إلى أنّك إذا أدّاك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه، فإن صح عندك أنَ العرب لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه البتّة، وأعددت ما كان قياسك أدّاك إليه لشاعر مولّد، أو لساجع، أو لضرورة لأنه على قياس كلامهم [٢].

ولم تفلح لفتة ابن جنيّ الصّائبة في تكوين وجهة نظر تدعو إلى إعادة النظر في هذه الأمور التي سُمّيت "ضرائر"، وإعادة النظر في وصف لغة الشعر عامة، لأنَ ابن جنيّ صاحب هذه اللّفتة يصفها بوصفين يكفيان للتنفير منها، وهما القُبح، وانخراق الأصول بها.

الضرورات ليست على درجة واحدة من الحسن عند النّحاة واللغويين

إنّ أول من تعرض في حديث صريح عمّا يقاس، ولا يقاس عليه من الضّرائر ابن السَّراج (ت ٣١٦ هـ) فقد صَرَّح في باب ضرورة الشعر بقوله: "ضرورة الشاعر أن يضطره الوزن إلى حذف، أو زيادة، أو تقديم، أو تأخير في غير موضعه، وإبدال حرف أو تغيير إعراب عن وجهه على التأويل، أو تأنيث مُذَكَّر على التأويل، وليس للشاعر أن يحذف ما اتفق له، ولا أن يزيد ما شاء، بل لذلك أصولٌ يعمل عليها، فمنها ما يحسن أن يستعمل ويقاس عليه، ومنها ما جاء كالشاذ،

---

[١]- *ابن جني، الخصائص* ٣/ ٣٠٣.

[٢]- *ابن جني، الخصائص* ١/ ١٢٥- ١٢٦.

ولكن الشاعر إذا فعل ذلك، فلابُدَّ من أن يكون قد ضارع شيئاً بشيء، ولكن التشبيه مختلف فمنه قريب، ومنه بعيد [١].

ثُمَّ جاء أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨) تلميذ ابن السَّرَّاج فتأثر بأستاذه فذكر في كتابه شرح كتاب سيبويه في باب ما يحتمل الشعر من الضرورة، أن ضرائر الشعر على سبعة أوجه: الزيادة، والنقصان، والحذف، والتقديم، والتأخير، والإبدال، وتغيير وجه من الإعراب إلى وجه آخر على طريق التشبيه، وتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث[٢].

والواقع أنَ الضرائر ليست على درجة واحدة من الحسن عند النّحاة، ولهذا قبل ابن فارس (ت ٣٩٥) بعضها، وجعل بعضها الآخر من اللحن قال: الشُّعراء أمراءُ الكلام يَقْصرون الممدود، ولا يَمُدون المقصور، ويُقَدمون، ويؤخرون، ويُومِئون، ويُشيرون، ويختلسون، ويعيرون، ويستعيرون... فأما لحن في إعراب أو إزالة كلمة عن نهج صواب فليس لهم ذلك ولا معنى لقول من يقول: إنَّ للشاعر عند الضرورة أن يأتي في شعره بما لا يجوز، ولا معنى لقول من قال:

ألم يأتيك والأنباء تنمي [بما لاقت لبون بني زياد]

هذا –وإن صَحَّ– فكلّه غلط وخطأ، وما جعل الله الشعراء معصومين يُوقّون الخطأ والغلط فما صَحَّ من شعرهم فمقبول، وما أبته العربية وأصولها فمردود [٣].

وواضح أنَ ابن فارس أباح للشعراء من الضرائر قصر الممدود، والاختلاس، وغير ذلك، وعدَّ من اللحن بعض الضرائر كمعاملة المعتَل اللام مجزوماً معاملة الفعل الصحيح.

أمَّا أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥) فلا يرى أيَّ سبب يُسَوِّغ للشاعر استخدام

---

[١]– ابن السراج، *الأصول في النحو*، ج٣/٤٣٥

[٢]–السيرافي، *شرح كتاب سيبويه*، باب ما يحتمل الشعر من الضرورة، ج٢، ص ٩٦. السيرافي، *ضرورة الشعر*، تحقيق د. رمضان عبد التواب، ص ٣٣

[٣]– ابن فارس، الصّاحبي، *في فقه اللغة، وسنن العرب في كلامها* ص ٤٦٨ – ٤٦٩ .

الضرورة في شعره فهو يعدُّها أمراً قبيحاً ينبغي الابتعاد عنه، فالشاعر الحَقَ –في نظره– هو من يبتعد عنها لأنَ في ذلك دليلاً على امتلاكه ناصية اللغة وعلى قدرته على صياغة أشعاره بكل رَوَّية يقول: وينبغي أن نجتنب ارتكاب الضرورات، وإن جاءت رُخصة من أهل العربية، فإنَّها قبيحة تشين الكلام، وتذهب بمائه، وإنَّما استعملها القدماء في أشعارهم لعدم علمهم بقباحتها ولأنَّ بعضهم كان صاحب بداية، والبداية مزلّة، وما كان أيضاً تُنْقد عليهم أشعارهم ولو قد نُقِدت، وبهرج منها المعيب، كما تنقد على شعراء هذه الأزمنة، ويبهرج من كلامهم ما فيه أدنى عيب لتجنبوها [١].

فأبو هلال العسكري يرى أنَّ الضرورة مسألة معيبة وشاذّة، فالضرورة عنده مخالفة والمخالفة قبيحة، ولو وقف عليها الشاعر لجانبها، فهو يُسَمي الأشياء بأسمائها، ويكره الخطأ في كل شيء، ويهجنّه، ويدعو إلى الابتعاد عنه.

لقد سار الدكتور رمضان عبد التّواب على نهج ابن فارس في قوله: الشعراء أمراء الكلام "فأمّا لحن في إعراب... فليس لهم ذلك".

لقد جعل الدكتور –رمضان عبد التّواب– بعض الضرائر ما يختصّ بها الشعر، ودعا إلى إحصائها وجعل بعضها الآخر من الأخطاء اللغوية يقول: " إن الضرورة الشعرية في نظرنا، ليست في كثيرٍ من الأحيان إلا أخطاء غير شعورية في اللغة، وخروجاً على النظام المألوف في العربية شعرها ونثرها" [٢]

ويخلص د. رمضان عبد التّواب في نهاية الفصل الذي أفرده للضرورة بعنوان: "ضرورة الشعر والخطأ في اللغة العربية" إلى التأكيد أنَّه لا صحة لما يتردد على ألسنة القوم من أنَ الضرورة الشعرية رخصة للشاعر يرتكبها متى أراد، لأنَ معنى هذا الكلام أنَ الشاعر يُباح له عن عمد مخالفة المألوف من القواعد، وهو

---

[١]– العسكري، أبو هلال ، كتاب *الصناعتين*، تحقيق د. مفيد قميحة، دار الكتب العلمية ص ١٦٨.

[٢]– عبد التواب، رمضان ، *فصول في فقه العربية* ص ١٦٣.

ما يتعارض مع ما وصل إلينا من أخبار الشعراء في القديم. [١]

خاتمة البحث:

قد عرضت مفهوم الضرورة لغة واصطلاحاً، وبيّنت هدف البحث، وغايته، والمنهجية المتبّعة في دراسته، وعرضت مفهوم مصطلح الضرورة قبل الخليل بن أحمد الفراهيدي، حتى كان الخليل هو الذي أَصَّل هذا المفهوم، فقد بيّن الخليل الركائز التي اتكأ عليها في تحديد معنى الضرورة بما تهيأ له من إلمام بالنظام اللغوي العام في العربية، وحسٍّ موسيقي ساعده على وصف أوزان الشعر، وقوافيه، ثم بينتُ مفهوم الضرورة عند سيبويه الذي أشار إلى أن نظام الشعر مختلف عن النثر، أي أنَ ما يرد في الشعر محكوم بقوانين لغوية خاصة تسمح به، وتجيزه في هذا المستوى من مستويات الكلام، وليس شيئاً يلجئهم إليه الوزن، وتضطرهم نحوه القافية، بل إنها خصائص خاصة يجيزها النظام اللغوي في هذا الضرب المخصوص من الكلام، وقد وضّحت أساس نظرية الضرورة عند سيبويه، ثم عرضت موقف ابن جنيّ من الضرورة الشعرية الذي لم نستطع أن نفهم فهماً دقيقاً ما يريده من مفهوم الضرورة فَمَرَة ينظر إليها على أنها دلالة قُوه وتمكن، ومرّة يصفها بوصفين يكفيان للتنفير منها وهما القُبح وانخراق الأصول، كما تضمّن البحث بيان أنَ الضرائر ليست على درجة واحدة من الحسن عند العلماء.

نتائج البحث:

أولاً: إنّ علماءنا منذ القديم حاولوا أن يكشفوا خصائص الجملة في الشعر، ويبّينوا الفرق بينها، وبين خصائص الجملة النثرية.

ثانياً: إنَ لغة الشعر تخضع لضوابط يلتزم بها الشاعر دون غيره، وأهم هذه الضوابط الوزن والقافية اللذان يقيّدان الشاعر، ولا يعطيانه حرية التعبير التي

---

[١] – *المرجع السابق*، ص ١٦٣.

يمتلكها الناثر.

ثالثاً: إنَ للشعراء أساليب خاصة يتجهون إليها بإرادتهم لابتداع وسائل خاصة في التعبير وهذا يعني أنَ شعرية اللغة تقتضي خروجها على العُرف النثري المعتاد من أجل تحقيق قيم جمالية لا يستطيع النثر تحقيقها من وجهة نظر بعض علمائنا.

رابعاً: لم تفلح لفتة ابن جنيّ الصّائبة في تكوين وجهة نظر تدعو إلى إعادة النَّظر في هذه الأمور التي سُميت "ضرائر" وإعادة النّظر في وصف لغة الشعر عامة، لأنَ ابن جني يصف هذه الضرائر بوصفين يكفيان للتنفير منها وهما "القُبح، وانحراف الأصول بها".

خامساً: لقد أباح بعض علمائنا كما ذكرنا ضرائر معيّنة كقصر الممدود، ومدّ المقصور، وتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث...الخ إلاَّ أنهم يروّن أنَ الشاعر كُلَّما كان بعيداً عن احتياجه هذه الضرائر دَلَّ ذلك على قوته، وسمُو لغته وفصاحته.

سادساً: لقد نظر بعض علمائنا كابن فارس مثلاً إلى بعض الضرورات مثل معاملة المعتل اللام مجزوماً معاملة الفعل الصحيح على أنّها أخطاء في اللغة، وخروج عن النّظام المألوف في العربية شعرها، ونثرها.

سابعاً: ليست الضرائر على درجة واحدة من الحسن عند النحاة، واللغويين فبعضهم جانب المجاملة والمصانعة، وكره الخطأ في كل شيء، وهجّنه ودعا إلى الابتعاد عنه كما ذهب أبو هلال العسكري إلى أنَ الضرورة قبيحة، تشين الكلام، وتذهب بمائه، وابن فارس الذي يراها معيبة وشاذة يقول: "وما الذي يمنع الشاعر إذا بنى خمسين بيتاً على الصّواب أن يتجنب البيت المعيب؟"[١]

[١]- ابن فارس، *ذم الخطأ في الشعر*، ص ٢٣.

المصادر والمراجع

١- الحلواني، محمد خير ، *أصول النحو العربي، طبع جامعة تشرين*، ١٩٧٩.

٢- السَّراج، أبو بكر محمد بن سهل ، *الأصول في النحو*، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م.

٣- عبد اللطيف، محمد حماسة ، *الجملة في الشعر العربي*، ، طبع مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠ م .

٤- البغدادي، عبد القادر، *خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب*، تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام محمد هارون، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧ م، الجزء الأول.

٥- ابن جنيّ، *الخصائص*، تحقيق الأستاذ محمد علي النجّار، طبع دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية ١٣٧١ هـ- ١٩٧٦ م .

٦- الحلواني، محمد خير ، *الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف*، طبع دار القلم العربي، حلب، ١٩٧٤ م .

٧- بشر، كمال، *دراسات في علم اللغة*، مكتبة الخانجي ، القاهرة ط ١٩٧٣ م.

٨- ابن فارس، *ذَمّ الخطأ في الشعر*، ، تحقيق د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٠ هـ -١٩٨٠ م.

٩- الحصري القيرواني، *زهر الآداب وثمر الألباب*، تحقيق علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية – القاهرة، ١٣٧٢هـ - ١٩٥٣ م.

١٠- حسن إبراهيم، إبراهيم *سيبويه والضرورة الشعرية*، جامعة الأزهر، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

١١- الحديثي، خديجة، *الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه*، مطبوعات جامعة الكويت، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤ م.

١٢- الإشبيلي، ابن عصفور، *شرح الجمل للزجاجي*، ، تحقيق د. صاحب أبو جناح، بغداد، ١٩٨٠م.

١٣- السيرافي، أبو سعيد، *شرح كتاب سيبويه*، تحقيق الدكتور رمضان عبد التّواب، الجزء الثاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م.

١٤- جمعة، خالد عبد الكريم، *شواهد الشعر في كتاب سيبويه*، مكتبة دار العروبة، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

١٥- ابن فارس، أبو الحسين أحمد، *الصَّاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها*، تحقيق السيد أحمد صقر، طبع مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٧٧.

١٦- الإشبيلي، ابن عصفور، *ضرائر الشعر*، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، ط٢، ١٩٨٢م.

١٧- عبد التّواب، رمضان، *فصول في فقه العربية*، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧ م.

١٨- سيبويه، *الكتاب*، تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون، طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٦٦- ١٩٧٧م.

١٩- العسكري، أبو هلال، *كتاب الصّناعتين*، تحقيق د. مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٩ م.

٢٠- ابن منظور، *لسان العرب*، طبعة مصورة من طبعة بولاق، الدار المصرية للتأليف والترجمة، د.ت.

٢١- فلفل، محمد عبدو، *مالم يطرد في قواعد النحو والصّرف عند أعلام النحاة حتى القرن السابع الهجري*، رسالة دكتوراه، ١٩٩٢- ١٩٩٣ م.

٢٢- السيرافي، أبو سعيد، *ما يحتمل الشعر من الضّرورة*، تحقيق الدكتور عوض بن حمد القوزي، الرّياض، الطبعة الأولى، ١٩٨٩ م.

٢٣- عيد، محمد، *المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللنثر والشعر*، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨١ م .

٢٤- المبّرد، أبو العبّاس، *المقتضب*، تحقيق الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة، طبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٩٦٣- ١٩٦٨ م.

٢٥- أنيس، إبراهيم، *من أسرار اللغة*، الطبعة السادسة، مكتبة الأنجلو المصرية ،١٩٧٨م.

٢٦- القرطاجني، أبو الحسن حازم، *منهاج البلغاء وسراج الأدباء*، تحقيق محمد الحبيب بن خوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٩٨١ م.

٢٧- الزحيلي، وهبة، *نظرية الضرورة الشرعية*، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.